

المحاضرة الأولى

تطور النظام الجبائي في الجزائر

النظام الجبائي في الجزائر:

لا جدال اليوم عن أهمية المكان الذي تحتله نظرية الجباية بين نظريات الاقتصاد العام، و لا يرجع ذلك بإعتبار الجباية بند من بنود الإيراد العام، إنما إلى أهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أغراض السياسة على مراحل متعددة ابتداء من ولادة التشريع، بل ما يسبق تلك الولادة من تحضير و تجهيز للمشروع الضريبي و حتى التحصيل النهائي و دخول الاقتطاع النقدي في خزينة الدولة، إذن فالجباية لا بد أن تخضع لنظام يجمع و ينظم العملية الطويلة و المعقدة ذات الأعباء المختلفة و المشكلات متعدد والآثار ذلك هو النظام الجبائي.

نشأة وتعريف النظام الجبائي في الجزائر:

أولاً: مراحل تطور النظام الجبائي في الجزائر :

1. المرحلة الأولى مرحلة ما قبل الاستقلال (قبل 1962):

هذه المرحلة هي فترة الاستعمار و ما قبلها. ففي العهد التركي كانت الضرائب مستمدة من الشريعة الإسلامية مثل الزكاة، العشور، اللذان يفرضان على المحاصيل التجارية و الزراعية، و هناك أنواع أخرى بتسميات متعددة كالغرامة التي تفرض على القبائل الرحل و أثناء الاستعمار بقت التشريعات التركية سارية المفعول دون تغيرات بحجة عدم المساس بالتقاليد، كما ادعتها الإدارة الفرنسية إلا أن السبب الحقيقي وراء هذا الإبقاء على التشريعات التركية هو أن السلطات الفرنسية رأت فيها ما يحقق أهدافها و هي وفرة المحاصيل خاصة التي اتخذتها السلطات الفرنسية و التي تهدف إلى دفع الضريبة نقداً. أما الدولة الجزائرية و التي كانت بقيادة الأمير عبد القادر كانت تستمد جزءاً هاماً من دخلها الوطني من القطاع الزراعي و انعكس هذا الهيكل الاقتصادي على مكونات التجارة الخارجية و سادت في تلك الأوقات الضرائب غير المباشرة وخاصة منها الضرائب الحكومية بالإضافة إلى الضرائب المشرعة إسلامياً من ذلك يظهر أن النظام الضريبي السائد كان شبه موجود في تلك الفترة، و استمر الحال إلى سنة 1949 أين أدخلت السلطات الفرنسية عدة إصلاحات ضريبية أهمها :

- الضريبة على الأملاك المبنية.

- الضريبة على الأرباح و الاستغلال.

- الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية.

- الضريبة على المهن الحرة.

- الضريبة على المرتبات و الأجور.

- الرسم البلدي على الملاهي.

- الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المملوكة .

وبهذا توقفت إجراءات العمل بالتشريعات الإسلامية التركية وبدأت مرحلة جديدة تتسم بسيطرة النظام الضريبي الفرنسي بالجزائر .

2. المرحلة الثانية مرحلة ما بعد الاستقلال

التطور الضريبي من 1962 إلى 1989:

لم يعرف التشريع الجبائي في بداية مرحلة الاستقلال تحولا كبيرا أو كليا و إنما اتبعت الدولة الجزائرية تمديد فعالية القوانين الجبائية الفرنسية في كامل جوانبها ماعدا البنود التي تمس بسيادة الدولة، هذا القرار ضروريا في وقته وذلك بعدم إمكانية وضع قوانين تحل مباشرة محل القوانين الضريبية للتشريع الفرنسي القديم، و لكن خزينة الدولة كانت تعاني من عجز في السيولة النقدية، و لهذه الأسباب عملت الدولة على تحسين وسائل و أساليب التحصيل من جهة و إدماج بعض القطاعات و الأشخاص الذين لم يكونوا خاضعين للضريبة من جهة أخرى و توسيع مجال تطبيق الضريبة .

ويمكن أن نلخص أهم هذه التعديلات من سنة 1962 إلى سنة 1989 كما يلي:

❖ في سنة 1963: ظهور نظام الدفع أو التسديد المجزأ، حيث يتم دفع الرسم عند كل مرحلة يتم فيها

تحويل للملكية و بقي هذا النظام ساري المفعول إلى غاية 31 مارس 1992.

❖ في سنة 1965: تم إدخال مبدأ الاقتطاع من المصدر، بالنسبة للضرائب على الأجور مع العلم انها

كانت خاضعة للنظام التصريحات في آخر السنة.

❖ في سنة 1970 : تم التخلي عن طريقة الإهلاك التنازلي مع العلم أنه من سنة 1970 إلى سنة 1989 الطريقة الوحيدة للإهلاك المعمول بها هي طريقة القسط الثابت.

❖ في سنة 1976: في هذه السنة تمت المصادقة على الأوامر التالية المتضمنة قوانين الجباية و نذكر منها:

- الأمر 76 / 102 المؤرخ في 09 - 12 - 1976 و المتضمن قانون الرسم على الرقم الأعمال.

- الأمر 76 / 103 المؤرخ في 09 - 12 - 1976 و المتضمن قانون الطابع

- الأمر 76 / 104 المؤرخ في 09 - 12 - 1976 و المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة

- الأمر 76 / 105 المؤرخ في 09 - 12 - 1976 و المتضمن قانون التسجيل و في نفس السنة تم إحداث ما يسمى بلا مركزية الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية أي أن كل وحدة اقتصادية من وحدات الشركة تقوم في حالة وجود أرباح بدفع الضريبة المناسبة بغض النظر إذا كانت الشركة قد نتج عن نشاطها خسارة.

❖ في سنة 1979 : المصادقة على القانون 79 / 07 المؤرخ في 21 - 07 - 1979 و المتضمن قانون الجمارك.

❖ في سنة 1989 إن قانون المالية لسنة 1989 أحدث تغييرات و تعديلات هامة في ميدان الجباية و يعد كمؤشر لبداية الإصلاحات الجبائية أين تم إلغاء الفرق بين القطاع العام و القطاع الخاص، أي أن الصيغة القانونية للشركة لم يعد لها أي وزن بل طبيعة النشاط الممارس .

و في نفس السنة تم إنشاء الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية أي إلغاء اللامركزية، كذلك إعطاء إمكانية استرجاع (تصفية) العجز على مدة خمسة سنوات عوضا عن ثلاثة في السابق أي قانون المالية لسنة 1989 تمت صياغته عليه بعد المصادقة على القوانين الأساسية للإصلاحات الاقتصادية ألا و هي القوانين من 01/88 إلى غاية 05/88.

3. المرحلة الثالثة مرحلة الإصلاحات :

في هذه المرحلة شهد الاقتصاد الجزائري إصلاحات و تطورات عديدة و حاسمة في جميع جوانبه، نتيجة ضغوطات خارجية حيث أن انتفاضة 1988 م و الاتفاقية التي أجريت مع صندوق النقد الدولي ألزمت السلطات إجراء إصلاحات جذرية في جميع القوانين الاقتصادية و المالية و خاصة التي تمس مباشرة المؤسسات الاقتصادية و الأفراد.

و قد كانت هذه الإصلاحات و التدابير الجبائية مواكبة للإصلاحات البنكية، (قانون القرض، والنقد 01 أبريل 1990) و التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية، تم الإصلاح الجبائي 1991. و نقصد به التغير الجذري للقوانين الجبائية بغية تكييفها مع المعطيات الاقتصادية الجديدة بهدف خلق مردودية جبائية كافية و بدأت المرحلة الثالثة حيز التنفيذ 01 أبريل 1992.

1.3. إصلاح الضرائب المباشرة:

إن نظام الضرائب المباشرة السابق تميز بنوع من التعقيد و الذي يعود أساسا إلى كثرة الرسوم و بالتالي يكون على عاتق المكلف بالضريبة التزامات عديدة و من هنا جاءت الإصلاحات الضريبية لتدرك هذه المساوئ من هنا الانتقال من نظام جبائي معقد إلى نظام عصري و بسيط تجسد في مشروع قانون المالية لسنة 1992 بإحداث نوعين من الضرائب :

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG .

- الضريبة على أرباح الشركات IBS.

ثانيا: تعريف النظام الجبائي.

➤ **التعريف الأول:** هو مجموعة النصوص التشريعية والمراسيم التنفيذية التي تربط الدولة بمتعاملها

الاقتصاديين والاجتماعيين عن طريق مجموع الضرائب والرسوم المفروضة على أفراد المجتمع حتى

يتسنى لهم منها معرفة نسب ومعدلات الضرائب والرسوم وكيفية دفعها والطريقة التي يضمنون بها

حقوقهم في حلة التعسفات الإدارية.

➤ **التعريف الثاني:** هو الترجمة العملية للسياسة الضريبية؛

➤ **التعريف الثالث:** هو مجموعة الضرائب التي يراد باختبارها و تطبيقها في مجتمع معين و زمن محدد

لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي إرتضاها ذلك المجتمع؛

ولقد عبر عليه **Maurice Duverger** في كتابه **la théorie fiscal** قائلا " إن الأنظمة الجبائية

تمثل البرج السماوي الذي تنتشر فيه الضرائب كما تنتشر النجوم في السماء "

« **Les système fiscaux sont des constellations dont les impôts sont des étoiles** »

➤ **التعريف الرابع:** هو مجموعة القوانين المطبقة في بلد معين و يتفق النظام الجبائية في تعدد

الضرائب المكونة و لكنا تختلف في مكوناتها و الأهمية النسبية لعناصرها حسب تأثرها بالعديد

من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و السياسية و الفنية.

ثالثا: خصائص النظام الجبائي في الجزائر.

حاول بعض الباحثين إعطاء الخصائص المثلى للنظام الضريبي الجيد سواء من جانب التشريع الضريبي أو

الإدارة الجبائية في حد ذاتها، و يرى البعض أن فعالية النظام الضريبي تظهر أساسا في ثلاثة خصائص و هي:

1. التوافق مع بيئته و هذا يقضي بأن يكون النظام منسجما في أسسه و أدواته و غاياته مع طبيعة البيئة

التي طبق فيها من قيم وأنماط ثقافية و ما تحتويه من تراكيب اقتصادية ونفسية واجتماعية، إذ أن

تحقق ذلك يجعل المجتمع يقبل مضمون النظام الضريبي و يعمل على احترامه و تطبيقه.

2. القدرة على تعبئة الموارد وهذا يعني قدرة النظام الضريبي على الإتيان على كل أو معظم الفوائض

الاقتصادية المتاحة وإن تسترت وهذا يتطلب في الواقع إدارة ضريبية عالية التكوين وآليات عمل متطورة .

3. القدرة على توظيف الموارد وهذا من خلال قدرة النظام الضريبي على التصدي لتسرب الفوائد المالية إلى إنفاقا غير رشيد، ذلك أن طبيعة النفقات العامة إذا كانت غير مقنعة تقف حائلا أمام استعداد الأفراد للتعامل بشكل إيجابي مع النظام.